

تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان

عبد الله مختار*1 عبد الحليم حاجي2

تاريخ الاستلام: 2019/05/10 : تاريخ المراجعة: 2019/06/11 : تاريخ القبول: 2019/06/30

الملخص: تنطلق هذه الورقة من فرضية أن التمويل الأصغر يمكن أن يشكل رافعة قوية في دعم الاستثمار وتحريك الإنتاج وتشجيع العمل الحر. تهدف هذه الورقة إلى تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان من خلال دراسة تأثيره على مستوى الفرد، والأسرة، ومستوى المشروعات وإسهام الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات، ودورها في عملية التنمية. ومن خلال منهج وصفي نحاول كشف نقاط الضعف وتحديد السلبات والإيجابيات. وتتمثل المشكلة في كيفية تشجيع المستهدفين ونشر الوعي بين الجمهور لتقديم مشروعاتهم للاستفادة من التمويل الأصغر؛ حيث تشكو بعض مؤسسات التمويل الأصغر من عدم تقدم الخريجين لأخذ التمويل.

وتحاول الورقة التوصل إلى نتائج تتعلق بمعرفة دور المؤسسات غير المصرفية في مشروعات التمويل الأصغر من واقع التجربة العملية، وإلى أي مدى تجاوزت المؤسسات الافتراضية في دعم المشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتخفيف الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الشاملة ونشر الوعي الانتاجي. ثم تقدم الورقة بعض التوصيات لمعالجة نقاط الضعف حتى يحقق المشروع أهدافه بالإسهام الفاعل في تخفيف الفقر وبالتالي في توازن واستقرار المجتمع ورفاهيته.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المراجعة، المضاربة، تخفيف الفقر، الأسر المنتجة.

تصنيف JEL : G21

Abstract: The aim of this article is to evaluate the experience of microfinance in Sudan by studying its impact on the level of the individual, the households, the level of projects and the contribution of local groups in the promotion of investments and their role in the development process. Through a descriptive approach, This paper try also to identify weaknesses and identify Obstacles and advantage of microfinance. This article attempts to reach results related to knowing the role of non-banking institutions in microfinance projects based on practical experience, and to what extent the banking institutions responded in support of small projects and contribute to their development by providing them with the necessary financing, and its contribution to increase labor opportunities, reduce poverty and unemployment, and achieve Comprehensive development and spreading productive awareness. The paper then provides some recommendations to Processing weaknesses so that the project achieves its goals by making an effective contribution to poverty alleviation and thus to the balance, stability and welfare of society.

Keywords: microfinance, modaraba, poverty alleviation, productive households.

Jel Classification Codes: G21

¹ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة امدرمان الإسلامية امدرمان الخرطوم السودان.

² كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

*الكاتب المسؤول: عبده مختار

مقدمة

يمكن القول إن "التمويل الأصغر" يقوم على فلسفة تنطوي على مقاصد اجتماعية وقيم إسلامية والتزامات سياسية ومسؤولية أخلاقية. وبالتالي هو مفهوم يتجاوز علم الاقتصاد لتتداخل معه عدة علوم اجتماعية مختلفة. ولذلك تستدعي معالجته دراسات بينية inter-disciplinary وكذلك منهجية متعددة (multi-method research)). فالتمويل الأصغر - إذا تم تطبيقه بكفاءة - يمكن أن يشكل إحدى الأدوات المهمة في محاربة أو تخفيف الفقر. فهو يرتبط بالاقتصاد والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع (مسح اجتماعي للفقراء) وإدارة الأعمال والإدارة العامة، كما يرتبط بالسياسة العامة للدولة (public policy) وبالنظام المصرفي.

أصبح التمويل الأصغر من الموضوعات المهمة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر. وللتمويل الأصغر عدة مسميات منها تمويل المهنيين، وتمويل الأسر المنتجة وتمويل صغار المنتجين والتمويل متوسط الأجل، وغيرها من المصطلحات. كما أن هنالك رؤية كثيرة تتبناها جهات عديدة كمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أم أجنبية. القرض الصغير أو القرض التضامني أو الرأس المال الصغير أو السلفيات في مناسبات الأفراح كالزواج والختان أو مناسبات الأتراح كالموت والمرض والكوارث وغيرها ... آليات معروفة ومتداولة منذ القدم عند أغلب شعوب العالم، بأسماء متعددة وأساليب مختلفة وفقاً للعادات والتقاليد والدين، فالتمويل الأصغر أصبح اليوم من أهم الأدوات والوسائل التي تساهم في تخفيف حدة الفقر (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016).

مشكلة الدراسة: تعالج الورقة الإشكالية الآتية: ما هي خصوصية التجربة السودانية في التمويل الأصغر؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الورقة من فرضية أن التمويل الأصغر يمكن أن يشكل رافعة قوية في دعم الاستثمار وتحريك الإنتاج وتشجيع العمل الحر في السودان. هدف الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان من خلال دراسة تأثيره على مستوى الفرد، والأسرة، ومستوى المشروعات وإسهام الجماعات المحلية في ترقية الاستثمارات، ودورها في عملية التنمية. لمعالجة نقاط الضعف والسلبيات في التمويل الأصغر في السودان.

أولاً: مفهوم التمويل الأصغر

عرف التمويل الأصغر في معظم دول العالم على أنه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات وبناء القدرات لذوي الدخل المنخفضة أي الفقراء النشطين اقتصادياً وقد حددت إستراتيجية البنك المركزي تعريف عميل التمويل الأصغر بأنه الفقير النشط اقتصادياً الذي له دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور أو يمتلك أصول منتجة قيمتها أقل من عشرة ألف جنيه ولا يستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي بعشرة ألف جنيه كحد أعلى (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016، صفحة 48) .

فالتمويل الأصغر يعني تقديم قروض صغرى للأسر الفقيرة بهدف مساعدتها في البدء بأنشطة إنتاجية وتنمية مشاريعهم الصغرى، فقد انصب تركيز التمويل الأصغر على تقديم منتج موحد للمعايير (التمويل فقط)، ولكن الفقراء في حوجة دائماً إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي تمكنهم من بناء الأصول والموجودات وتأمين الاستهلاك وحماية أنفسهم من الصدمات الخارجية.

ومع مرور الزمن اتسعت هذه الدائرة لتشمل مزيداً من الخدمات (إقراض وادخار وتأمين وتحويلات...) (سنابل). أيضاً يمكن القول أن التمويل الأصغر هو آلية لتقريب رأس المال للفئات الخارجة عن نطاق اهتمام الجهاز المصرفي والمالي، وبالتالي يختلف مفهومه من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر ولكنه يهدف بصورة عامة إلى الاندماج الاقتصادي وتمويل معدات صغيرة ومدخلات للإنتاج وتمويل مستلزمات تؤدي إلى تحسين ظروف العيش (البنك الدولي). يمنح التمويل الأصغر للقطاعات التالية (فقر، 2006 م ، صفحة 30):

الأفراد : يحدد السقف التمويلي للفرد بما يتوافق وأنشطة المشروعات الصغيرة الممارسة في المنطقة الحد الأعلى لتمويل الفرد مبلغ محدد.

المنظمات والجمعيات: الهوية القانونية وشهادة التسجيل سارية المفعول والموثقة من الجهات الرسمية، معرفة التزامات الجمعية/المنظمة في الجهاز المصرفي، الهيكل الإداري والتنظيمي للجمعية أو المنظمة بحيث يكون مناسباً لإدارة عمليات التمويل الأصغر. خبرة الجمعية أو المنظمة السابقة في منح التمويل الأصغر وذلك من حيث حجم المحفظة ونسبة التعثر وحجم المدخرات لأعضاء الخطة التشغيلية للجمعية أو المنظمة حجم المدخرات لا يقل عن 10% من حجم التمويل المطلوب.

المجموعات التضامنية: يتراوح عدد أعضائها من (20-15) يشرف على تكوينها موظفو الفرع وهو مجموعة من عملاء التمويل الأصغر تجمعهم المنظمة (سكن أو عمل) ويلتزمون

بمسئوليتهم بالتضامن وكأفراد في سداد التمويل الممنوح لهم عند منح التمويل عبر المجموعات يجب إبداء المرونة حسب الطبيعة المحلية للمجموعة. ويتم العمل بضمان المجموعة وفقاً لتقييم الفرع للكفاءة الإدارية للمجموعة وقدرتها على حفر الادخار والسداد وهذا نوع من التمويل يساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الخدمة وتقليل تكلفة التمويل عبر المجموعات لا بد أن يدعم بالزيارات الميدانية (الحناوي، 2011م ، صفحة 39).

ووضع البعض توصيف لمفهوم التمويل الأصغر في النقاط التالية (الحناوي، 2011م ، صفحة 39):

- يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض وادخار وتحويلات وتأمين...) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة.

- التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر، وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية، هي:

المؤسسات الرسمية كالبنوك {المصارف} " خاصة البنوك المحلية " والتعاونيات.

المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية. NGO'S

المصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض. فلسفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إذا تطرقنا إلى فلسفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن المشكلة تكمن لدى الفقراء في وجود مصدر تمويل آمن ليوصلهم البدء في نشاط معين يدر على الفقير الدخل، ويستطيع من خلال خبراته صقل وزيادة مهارته التي يمتلكها أصلاً وتعد هي رأس المال الحقيقي له، ورأس المال هذا يشكل في فلسفة الاقتصاد والتجارة 50% من رأس المال الحقيقي، وبالتالي فإن معظم الخبراء في مجال التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أن التمويل للفقراء لا يشكل إلا نصف المسافة نحو البدء في المشروع، ويكمل ذلك شخصية الفقير وامتلاكه للخبرة والكفاءة للبدء بمشروع معين، وعندما نبحر في مجتمعنا الإسلامي وديننا الحنيف، نجد أنه يحث دائماً في مواطن كثيرة في القرآن الكريم على دعم الفقراء وإعطائهم لسد احتياجاتهم، والاحتياجات لا تتركز فقط في الأكل والشرب والملبس، فإن سد الاحتياج يترتب عليه أيضاً توفير الأمان للفقراء من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتجعل هؤلاء الفقراء يعتمدون على ذاتهم ويساهمون في بناء اقتصادياتهم، وهذه تعد بمثابة أولى الخطوات للوصول إلى بر الأمان (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016).

ثانياً: التمويل الأصغر في السودان:

بدأ التمويل الأصغر في السودان في الثمانينات من القرن العشرين. وهناك العديد من تجارب التمويل التقليدية مثل الختة، كشف العزاء، النفير، الجرورة (الاستدانة السلعية من الدكان/البقالة)، المساقاة، الصناديق الخيرية والجمعيات التعاونية الاجتماعية. وتشكل مصادر التمويل التقليدية هذه نوعاً من التكافل الاجتماعي وهو من القيم التي تتسم بها الكثير من المجتمعات التقليدية.

اهتمت السياسة النقدية والتمويلية خلال التسعينات بتمويل الأسر المنتجة والحرفيين والمهنيين بوصفها من القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، وتخصيص نسبة 10% من محفظة تمويل البنوك (المصارف) للتمويل الأصغر، ومن ثم رُفع إلى 12% في عام 2007، وذلك في إطار خطة الدولة التي تهدف لتخفيف حدة الفقر. وللمساهمة في تحقيق ذلك أنشأ بنك السودان (المصرف المركزي) في عام 2007 وحدة متكاملة للإشراف وسن التشريعات ورسم السياسات وتطوير الصيرفة الاجتماعية والتنمية في مجال التمويل الأصغر، وذلك بإقامة مؤسسات وأنشطة فاعلة في هذا الجانب وإزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع ورفع مستوى المعيشة ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والشاملة في كل أنحاء الدولة. هذا بالإضافة إلى اهتمام منظمات المجتمع المدني والصناديق الاجتماعية (أحمد ع.، 2011م).

و أثبتت الوحدة أهمية كبيرة كونها أول تجربة إسلامية متكاملة يديرها بنك مركزي تعمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر الإسلامي في البلاد الإسلامية. كما قامت ولأول مرة بوضع هياكل مؤسسية قومية مكتملة لمتابعة إدارة وتخطيط تنمية وتمويل وتطوير التمويل الأصغر متمثلة في وحدات التمويل الأصغر في رئاسات المصارف وفي فروع البنك المركزي الولائية، فضلاً عن وحدات تخطيط المشروعات بالوزارات ذات الصلة بالتمويل الأصغر ومراكز تنمية المشروعات الملحقه ببعض مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف المتخصصة، ومجالس التمويل الأصغر بالمركز والولايات

(<https://www.mfu.gov.sd/all/libraries/tinymce/jscripts>).

ثالثاً: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظاهرة الفقر:

نشأت مؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استجابة لواقع الفقراء سيما وأن مؤسسات التمويل الأخرى لم تعمل على تلبية طلبات الفقراء لغاية تنظيم المشروعات المختلفة، وقد أظهرت هذه المؤسسات أن الفقراء صالحو للحصول على

التمويل، وأن تقديم الخدمات المصرفية لهم يمكن أن يكون مربحاً وقابلاً للاستمرار، وتعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة قدرة المجتمعات السكانية. ذات الدخل المنخفض، على الحصول بشكل أكبر على السلع والخدمات وكنتيجة لذلك يتم الاستفادة من رأس المال في مشاريع إنتاجية، لذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسر المعيشية، وتخفيض معدلات البطالة، وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى ولاسيما خدمات التغذية والتعليم والصحة (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016).

يؤثر التمويل الأصغر على (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016):

1. مستوى الأسرة:

- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعاً لمصادر الدخل أو يحدث نمواً للمشروع.
- إن توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن العملاء من بناء وتغيير ممتلكاتهم؛ حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات و سلع استهلاكية، ويمكن للزبائن أو العملاء أيضاً استخدام القروض في الاستثمار الذاتي مثل الاهتمام بالصحة والتعليم.

- إن الفقراء معرضون لمزيد من الفقر، فممنهم من ينتقلون من كارثة إلى أخرى والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل.

2. المستوى الفردي :

- بالنسبة للنساء، فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهن من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشئون المجتمع ويصاحب التمكين الاقتصادي نمو في احترام الذات والثقة بالنفس وزيادة الفرص الجديدة.
- على مستوى المشروع:

- ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل ولكن ليس دائماً كما هو متوقع حيث أن القروض تعتبر من المنقولات (لأنه يمكن استبدالها بشيء آخر مساوي في القيمة).
- وتستخدم لتمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى.

- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلاً، وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، نجد أن العمل الزبون من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرصة عمل لغيره.

وهكذا تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في تخفيض حد الفقر كما يلي (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016، صفحة 11):

- زيادة دخولهم وتوفير حياة أفضل للخروج بهم من دائرة الفقر.

- زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصادياً واجتماعياً.

- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.

- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.

- فوائد كبيرة من استثمارات صغيرة، وخاصة مع استخدام رأس المال العامل وإعادة تدويره في المؤسسة الصغيرة نفسها.

- المشاركة في المعلومات، والتبادل بين المؤسسات نفسها الأمر الذي يشكل حلقة قوية في الاستفادة من تجارب الآخرين.

- توطین الوظائف والحد من هجرة العقول وأصحاب الحرف من الفقراء إلى الدول الأجنبية.

تقديم خدمات التمويل لشريحة من المجتمع لا تجد من يقدم لها الدعم المادي اعتماداً على مبدأ الثقة عن القيود والضمانات التي تفرضها المصارف.

ثالثاً: تجارب مؤسسات التمويل الأصغر:

1 . التمويل الأصغر في بنك الأسرة: تعد قضية الفقر من القضايا الأساسية التي يسعى السودان للخروج منها بعد خروجه من حرب طويلة الأمد في الجنوب خلفت آلاف الأسر النازحة في الخرطوم، وكذلك موجات الجفاف والتصحر التي شهدتها السودان في الثمانينات من القرن المنصرم، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده السودان، والذي خلف بدوره مزيداً من الفقر والبطالة وأدى إلى التفكك الأسري وفقدان مصادر الدخل (إبراهيم، 2015، صفحة 89).

وقد سعت الدولة في السنين الماضية للحد من الفقر عبر عدة طرق، منها مشروعات التنمية المصاحبة للاستثمار أو إنشاء المشروعات التي تسهم في التنمية بصورة مباشرة بإنشاء الطرق والكهرباء، ولكن كانت هذه المشروعات لا تصب في مصلحة كثير من الفئات الفقيرة التي فقدت كثيراً من مقومات العيش الكريم، مما جعل الدولة تقدم لها الدعم المباشر عبر

مؤسساتها الاجتماعية كديوان الزكاة والأوقاف وصناديق الدعم الاجتماعي (إبراهيم، 2015، صفحة 90).

وظهر إلى حيز الوجود بنك الأسرة وهو أول مؤسسة اقتصادية سودانية متخصصة في مجال التمويل الأصغر ذات توجهات اقتصادية واجتماعية، تأسس في عام 2007م، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص برأسمال مكتب 100 مليون جنيه سوداني ورأسمال مصرح به يبلغ مليار جنيه سوداني. وبحسب خطة البنك الخمسية التي صرح بها الدكتور عبد الرحمن ضرار مدير البنك. إن رؤية عمل البنك هي المساهمة بفاعلية في تقديم خدمات مالية جيدة ومتنوعة ومتاحة للفقراء في مواقعهم مناسبة لظروفهم وتساهم في تحسين معيشتهم وتمكنهم من المساهمة الفاعلة في التنمية.

وتأتي تجربة بنك الأسرة لتكون إضافة متميزة لتجربة السودان في التمويل الأصغر الذي يتطلبه الواقع السوداني، فقد أوضح ضرار أن الطلب على التمويل الأصغر في السودان يحث نتيجة لبرنامج الإصلاح الهيكلي في مؤسسات الدولة، مما دفع كثيرين ممن فقدوا وظائفهم للاشتغال بالأعمال الصغيرة، بجانب أن عدداً من الخريجين لم تتوافر لهم فرص عمل في القطاع العام اتجهوا لهذا المجال، كما أن هناك طلباً مستمراً للسلع التي يقدمها أصحاب الأعمال الصغيرة بجانب دخول أعداد كبيرة من النساء في مجال الأعمال الصغيرة نتيجة للهجرات والنزوح والحروب (إبراهيم، 2015، صفحة 91).

كل هذه الأسباب جعلت هناك إقبالاً كبيراً على التمويل الأصغر ولكن هذا الطلب لا يقابله عرض مناسب؛ حيث تقدم هذه الخدمة، وفق ما أوضح الدكتور ضرار، بنوك ومنظمات ومؤسسات اجتماعية.

وقد أوضحت قراءة لواقع التمويل الأصغر في عام 2007م أن هناك 19 بنكاً قدمت لخدمة بتمويل بلغ 322.799.801 جنيه سوداني (أكثر من 50 مليون دولار آنذاك) لعدد 38040 عميلاً بنسبة بلغت 1.8 في المائة من التمويل (إبراهيم، 2015، صفحة 90).

كما عملت 76 منظمة في هذا المجال شملت خدماتها 30500 عميل بجانب المؤسسات الاجتماعية، أبرزها مؤسسة التنمية الاجتماعية وعدد عملائها 300 عميل، ولكن رغم هذا ما زالت هناك فجوة كبيرة لقلّة العروض، لهذا تمثل تجربة بنك الأسرة أملاً جديداً للدولة تسعى من خلاله إلى الوصول لكافة الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، بل جعلهم جزءاً من العملية التنموية للبلاد، ويسعى البنك لتقديم خدمات مالية متنوعة ومستدامة تلائم حاجة الفقراء من حيث الإجراءات المبسطة والمرنة والضمانات السهلة، حيث إن الضمان الاجتماعي يمثل أحد أنواع الضمانات بجانب وجود البنك قرب الفقراء في الأحياء والقرى عبر فروعهِ الميدانية.

وحسب خطط البنك للعام المقبل فإنه سيفتح خمسة فروع رئيسية وعشرة فروع ميدانية ويستهدف 35000 عميل، ويقدم البنك خدمات مالية وهي القروض الصغيرة والتحويلات الصغيرة وتأمين التمويل الأصغر بجانب الخدمات غير المالية التي تمثل في نشر الوعي الائتماني ورفع القدرات والمساعدة في تنظيم المجتمعات (صحيفة الاقتصاد الإلكترونية).

2. البنك الزراعي السوداني

- دخل البنك الزراعي في مشاركة مع بنك السودان المركزي برأسمال 44 مليون جنيه.

- تم تنفيذ 23.6 مليون جنيه حتى 2010/2/28م

- عدد المستفيدين حوالي 4775 مستفيد

تم التنفيذ في ولايات الشمالية، نهر النيل، كسلا وسنار.

الهدف من التمويل إدخال أصناف جديدة من النخيل والمانجو والمواالح والموز والجوافة بغرض الصادور وإدخال الحيوان في الدورة الزراعية.

التجارب المميزة في البنك الزراعي السوداني تجربة تمويل الجمعيات النسائية وتفاصيلها كالآتي (البنك الزراعي السوداني، 2008):

عدد الجمعيات 25 جمعية نسائية؛ عدد النساء 800 امرأة؛ إجمالي التمويل المقدم 470000 جنيه؛ متوسط التمويل للمرأة حوالي 587.5 جنيه. الأنشطة الممولة تتمثل في الزراعة، الإنتاج الحيواني، التجارة المحلية، الصناعات الريفية، والأجهزة الإلكترونية.

تم استخدام ضمانات غير تقليدية مثل ضمان المجموعة وضمان شيخ القرية بالإضافة للضمانات الشخصية. تحتفظ الجمعيات بمدخرات تعادل حوالي 10%-25% من إجمالي التمويل نسبة التحصيل لا تقل عن 95%.

3. تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، 2010م):

دخل مصرف الادخار في مشاركة أولى مع بنك السودان المركزي بمبلغ 10 مليون جنيه . ثم بعد ذلك دخل في أربع مشاركات تطبق في ولايات القضارف، الجزيرة، النيل الأبيض وشمال دارفور بإجمالي يبلغ 29.5 مليون جنيه. كذلك دخل المصرف في مضاربة بمبلغ 3 مليون جنيه لولاية جنوب كردفان ومضاربة بمبلغ 2 مليون جنيه لولاية النيل الأزرق.

إجمالي المبالغ مع بنك السودان المركزي 41.5 مليون. دخل المصرف في تجربة محفظة للمرأة في ولاية الخرطوم لتمويل النساء الفقيرات وذلك بهدف إيجاد مصدر دائم لتمويل النساء وتنمية الوعي الادخاري وزيادة دخل الأسر بالإضافة للأهداف التعليمية.

استهدفت المحفظة النساء الفقيرات عائلات الأسر والعاملات محدودات الدخل وربات الأسر.

الخدمات التي تقدم تشمل الإقراض والقروض الحسنة والتدريب على المهارات والمساهمة في حل مشكلة التسويق. الضمانات عبارة عن أموال الضمان المدفوعة من الاتحاد وضمان اتحاد المرأة، الضمان الشخصي والإقرار المشفوع باليمين. الأنشطة التي تم تمويلها تشمل التجارة المحلية، الخدمات، بيع الأطعمة والشاي، تربية الحيوان وبيع الكسرة. حجم التمويل للمستفيدة الواحدة لا يتجاوز 3000 جنيه.

هامش الربح 8% في العام. فترة التمويل تتراوح بين عام إلى عام ونصف. بلغ المبلغ المخصص للتمويل حوالي 750000 جنيه مستهدفاً 375 أسرة. وفي المرحلة الثانية حوالي 195000 جنيه مستهدفاً 975 أسرة. بلغ عدد الأسر المستفيدة فعلياً 788 أسرة.

4. تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي:

مشاركة الاتحاد العام للكردي شمال كردفان بواسطة القرقار (لاستخلاص الزهرة الكاملة). موقع المشروع: ولاية شمال كردفان (أم روابة بولاية شمال كردفان، أبوزيد بولاية جنوب كردفان). فترة التمويل: 6 أشهر. مساهمة البنك: 75% ومساهمة الاتحاد 25%. يتم التسويق عبر الاتحاد والبنك والمنظمات التي تعمل على تطوير إنتاج الكركدي. عدد المستفيدين 28049 فرد منهم 23818 رجل بنسبة 84.9 والنساء 4231 امرأة بنسبة 1.15%. تمت تصفية المشاركة عيناً (إبراهيم، 2015، صفحة 93).

5. دور البنك الزراعي السوداني في تمويل صغار المنتجين:

سعى البنك الزراعي ومنذ إنشائه لتمويل صغار المزارعين والمنتجين وأسرههم ويتسق ذلك مع ما جاء بالفقرة الرابعة من قانون البنك الزراعي لسنة 1957م والتي تهدف لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لصغار المزارعين للنهوض بالزراعة والصناعة المتعلقة بها. وقد بدأ البنك بتمويل هذه القطاعات منذ عام 1978م بالتعاون مع صناديق التمويل الدولية وله تجارب عديدة منها على سبيل المثال تجربة التجمعات التعاونية بأم روابة، تجربة التنمية الريفية بجبال النوبة 1984م، مشروع النيل الأبيض للخدمات الزراعية. وقد خصص المشروع مكون خاص بالمرأة الريفية في منطقة النيل الأبيض ومن أهدافه زيادة الإنتاج ودخل الأسرة، مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية ومن أهم أهدافه تحسين مستوى المعيشة والتجمعات السكانية بمنطقة المشروع بزيادة موارده لمقابلة الجفاف والكوارث الطبيعية وتأمين الغذاء وهو يقدم خدماته لكل أفراد المجتمع بما فيها المرأة التي تعتبر عنصر فعال في هذه المنطقة.

يقدم البنك الزراعي تمويله في الصورة النقدية والعينية متكاملًا مع الخدمات الأخرى المساعدة لفعالية التمويل في مجالات الإرشاد، الوقاية، التعاون، التخزين والإشراف، ويؤدي البنك هذا العمل من خلال فروع المنتشرة في كل أنحاء السودان والتي تربو على المائة فرع

وتتكامل فيها جميع الخدمات . يقوم البنك الزراعي بتقديم خدماته الائتمانية في إطار صغار المنتجين إلى شريحتين، يمكن تصنيفهما كآلاتي (إبراهيم، 2015، صفحة 93):

- صغار المنتجين بالقطاع التقليدي: ويمكن تعريف هذه الشريحة بعدد من الصفات (البنك الزراعي السوداني، 2008): الصغر النسبي للمساحة الزراعية. تدني مستوى الدخل واعتماده الأساسي على الدخل المتولد من النشاط الزراعي. بدائية الطرق والأساليب الزراعية والاعتماد الأساسي على العمالة البشرية والحيوانية وضعف استعمال المدخلات الحديثة المتطورة كالتقاوي المحسنة والأسمدة الكيماوية والمبيدات. سياسة الزراعة التقليدية في التركيب المحصولي. ضعف القدرة التمويلية الذاتية والافتقار بصفة عامة إلى مصادر التمويل المناسبة وضعف التمويل المؤسسي. ضعف استقرار الأوضاع الإنتاجية وارتفاع معدلات المخاطر.

يمتد القطاع التقليدي الذي يغطيه البنك الزراعي بفروعه المنتشرة ليشمل ولايات دارفور، كردفان، وجنوب النيل الأزرق. كما تشمل الأنشطة الممولة في هذا القطاع زراعة المحاصيل والتي تتمثل في الفول السوداني، القطن، الذرة والكردي والإنتاج الحيواني يتمثل في تربية الدواجن البياضة، الماعز الهجين ونموذج بقرتين داخل المشاريع المروية في إطار سياسة إدخال الحيوان في الدورة الزراعية وخدمات غير مباشرة مثل حفر الآبار للإنسان والحيوان وهي بدورها تساعد في استقرار صغار المزارعين. تستخدم كل الصيغ المجازة من قبل الرقابة الشرعية (سلم/مراجعة)1 عند مرحلة الزراعة والحصاد، وتستخدم صيغة المشاركة

¹ فيما يلي الأنواع الأكثر انتشاراً لعقود التمويل الأصغر الإسلامية: أولاً: **بيع المراجعة** - وهو عقد بيع التكلفة مضاف إليه ربح متفق عليه. وتعد المراجعة العقد المستخدم في التمويل الأصغر الإسلامي على أوسع نطاق والمتوافق مع الشريعة، فعادة يطلب العميل شراء سلعة محددة من البنك أو الممول ويقوم الممول أولاً بشراء السلعة مباشرة من السوق تستمر السلعة تحت ملكية الممول إلى أن يقوم العميل بسداد كامل المبلغ له، حيث يمدد المبلغ على أقساط متساوية ، وتظل نسبة هامش الربح (متفق عليه) ثابتة لو تأخر العميل في السداد. ثانياً: **عقد الإجارة** - الإجارة هو عقد يستعمل في تمويل المعدات كالآلات الصغيرة ويجب أن تحدد فترة الإيجار والمدفوعات المتعلقة به مقدماً ولتقادي شبهة الربا يجب أن يحدد في عقد الإيجار أن ملكية الأصل ومسئولية صيانته تقع على عاتق الممول. ويمكن أن يعقب عقد الإجارة عقد بيع وفي تلك الحالة تنتقل ملكية السلعة إلى المستأجر. ثالثاً: **عقد المشاركة والمضاربة** - تشير المشاركة إلى تقاسم الربح والخسارة بين طرفي التمويل وفقاً لنسبة محددة متفق عليها مسبقاً ويمكن استعمال المشاركة مع الأصول أو رأس المال العامل. أما **المضاربة** تشير إلى تمويل المؤتمن بحيث يقوم أحد الأطراف بتقديم المال بينما يقدم الطرف الآخر الخبرة الإدارية في تنفيذ المشروع ولكن الخسائر يتحملها الممول بشكل كامل. ينتج عن استخدام عقود المشاركة والمضاربة تكاليف تشغيلية كبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى وصغيرة الحجم غير المعتادة على الحسابات الرسمية¹. رابعاً: **التكافل (التأمين التشاركي)** التكافل هو عبارة عن مشروع تأمين تعاوني بحيث يساهم كل مشارك في صندوق يعمل على دعم

عند التسويق كما تم استخدامه المقاول لمنشط حفر الآبار وفي هذا النوع من التمويل لا بد من مساهمة المستفيد بهامش جدية تصل نسبته 30%.

• شريحة المرأة الريفية والأسر المنتجة:

أنشأ البنك الزراعي قطاع مستقل لتنمية المرأة الريفية والأسر المنتجة في نوفمبر 1992م لتحقيق التوسع المنشود في تمويل هذه الشريحة خاصة وأن البنك الزراعي قد انتشر بفروعه الزراعية والمصرفية في كل ولايات السودان، وقد هدفت هذه الإدارة مع الإدارات الأخرى في إطار السياسات العامة للبنك الزراعي لتحقيق الآتي (البنك الزراعي السوداني، 2008):

- تمويل أنشطة الإنتاج الحيواني في مجال التربية والتسمين إسهاماً في تلبية احتياجات الأمن الغذائي من اللحوم والبيض والألبان ومستخرجاتها عبر نماذج تمويل صغير يلاءم الأسر المنتجة.

- تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية المدرة للدخل في مجال الصناعات الصغيرة ومصائد الأسماك والأعمال الحرفية لتوزيع الدخل والتنمية الريفية وذلك فإفراد حيز تمويلي مناسب. استقطاب المدخرات الريفية لجمهرة النساء وأفراد الأسر للمساعدة في توسيع قاعدة التمويل. استيراد مدخلات زراعية إضافة إلى توفير بعضها من الأسواق المحلية.

- العمل على توعية المرأة وأسرتها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار من خلال مشاركتها الفعالة في الجمعيات التعاونية واتحادات المزارعين. تسخير الطاقات المعطلة بين أفراد الأسرة وتقليل الاعتماد على فرد واحد داخل الأسرة. تقليل تكلفة الإنتاج باستعمال المواد المحلية.

تتمثل شروط منح التمويل في توفير الخبرة والمعرفة للنشاط المطلوب، إعفاء الأسرة من هامش الجدية، قبول ضمان الاتحادات والمنظمات، قبول ضمان الصناديق الاجتماعية (الزكاة ... وغيرها)، عدم إلزام الأسرة المستفيدة بتقديم المستفيدة بتقديم شهادة خلو طرف من الزكاة والضرائب والاكتفاء بشهادة سكن من اللجنة الشعبية وذلك لضمان استقرار الأسرة واسترداد مبلغ التمويل، فتح حساب جاري للعميل بالفرع المعنى لتنمية الوعي بالمعاملات البنكية، توقيع عقد، يقوم البنك بإعداد الدراسات والنماذج التمويلية لمختلف أنشطة الأسر المنتجة تسهيلاً للمستفيدين وتوفيراً لوقتهم وجهدهم ويتم التمويل وفق الصيغ الإسلامية.

إن اختيار الأنشطة لهذه الشريحة تحكمها عدة محددات أهمها:

- توافر الجدوى الفنية والاقتصادية والتي تعطي تكاليف التمويل ونسب متفاوتة من العائد حسب نوع النشاط والظروف الجيدة المتوفرة للنشاط (التسويق، المقدرة الإدارية...).

- إن أفضل من يتخذ القرارات المتعلقة بالمستفيد هو المستفيد نفسه بإدراكه لإمكانياته وخبرته ورغبته وظروفه.

- توافر المقومات الاقتصادية - الخبرات - والظروف الاجتماعية ولذلك فإن نوع النشاط الذي يصلح لولاية معينة ليس بالضرورة أن يكون صالحاً لولاية أخرى. وتشمل هذه الأنشطة التمويل في مجالات التربية والتسمين والألبان، التمويل في مجال الإنتاج الزراعي النباتي، التمويل في مجال التصنيع الغذائي والتمويل في مجالات أخرى متنوعة، مشغال، حرفيين، مهنيين، أعمال يدوية ... الخ.

وقد نفذت فروع البنك بحد أدنى 10% خلال الفترة 1993م-1994م وقد بلغ حجم تمويل البنك الزراعي لنفس الفترة حوالي 500 مليون جنيه استقادت منه حوالي 1300 أسرة وقد تصاعد حجم التمويل (البنك الزراعي السوداني، 2008).

● التمويل بواسطة منظمات التمويل الدولية بالتعاون مع الدولة ومؤسسات التمويل الوطنية (إبراهيم، 2015، صفحة 115):

بدأت تجربة البنك الزراعي في تنفيذ واستغلال القروض والمنح الخارجية منذ العام 1978م وحتى الآن. وذلك بتنفيذ المكون الائتماني في مشاريع التنمية الريفية لصغار المنتجين من خلال التوسع والانتشار وبناء هياكل وبرامج وسياسات مرنة للتمويل الصغير لإدارة خدمات التمويل الريفي وتطوير الأنشطة الاقتصادية وذلك بحكم تجربته الطويلة وخبرته في هذا المجال. ونذكر على سبيل المثال مشروع النيل الأبيض للتنمية الزراعية، النهوض للائتمان الزراعي، مشاريع درء الجفاف، مشاريع التعمير الزراعي، مشروع السماد التجريبي والمخازن الريفية. أما المشروعات التي يقوم البنك الآن بتنفيذها هي: مشروع التنمية الريفية لشمال وجنوب كردفان مشروع سبل المعيشة المستدامة بمنطقة نهر القاش (شرق السودان)، ومشروع تنمية الموارد الطبيعية بغرب السودان، ومشروع البطانة تحت التنفيذ.

مشاريع الإيفاد:

هنالك عدة مشاريع تنفذ بواسطة الصندوق الدولي الزراعية (إيفاد) بالتعاون مع البنك الزراعي وبنك المزارع وزارة الزراعة. وتهتم هذه المشاريع في سياستها بمواضيع النوع حيث تقوم بتخصيص حوالي 15% من حجم التمويل لتمويل أنشطة المرأة الريفية ومن أهم هذه التجارب:

-مشروع الرهد للائتمان الزراعي:

بدأ المشروع في العام 1989م ويقوم المشروع بعمليات تمويل متكاملة من حيث تكوين المجموعات وتدريبها وتقديم خدمات الصحة ومحو الأمية عن طريق إنشاء مراكز للنساء، وقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الجمعيات التعاونية وذلك لسهولة تلقي الخدمات. ويهدف المشروع إلى تمويل صغار المزارعين في شكل جمعيات وتجمعات، تحسين المستوى المعيشي وزيادة دخل الأسرة، ترقية المهارات والقدرات الغير زراعية وتقديم العون الفني.

- مشروع جنوب الروصيرص:

بدأ العمل في عام 1992م ويقع في ولاية النيل الأزرق جنوب الروصيرص في منطقة أبو قعي. ويهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج والدخل وتأمين الغذاء لصغار المزارعين بالمنطقة، تنمية قدرات صغار المزارعين في التخطيط والإدارة والتمويل الزراعي وتقوية بنية الجمعيات التعاونية بالقرى عن طريق تقديم مدخلات الإنتاج والعمليات الفلاحية وتسويق المنتجات.

مشروع النيل الأبيض للخدمات الزراعية: يهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج ودخل المزارعين، تقديم الخدمات الزراعية والتمويل وتدريب المزارعين لإدارة المشاريع بأنفسهم. وقد اشتملت أنشطة المرأة الريفية بهذا المشروع على: الأبقار، تربية وتسمين الماعز والضأن، تربية الدواجن (لاحم - بياض)، ماكينات الخياطة والتطريز، ماكينات الشعيرية وآلات وحيوانات السحب (كارو - حمار).

إن فترة تنفيذ تمويل مشروعات أنشطة المرأة الريفية والأسر المنتجة أفرزت العديد من الدروس (المولى، 2005م):

لقد نجح البنك الزراعي ومن خلال فروع المنتشرة في أعماق الريف من توصيل الاهتمام بهذه الشريحة ودفع بها من خلال الأفراد والاتحادات ونسبة لا بأس بها من النساء للوصول إلى البنك الزراعي والتعامل معه.

جدول(1): حجم تمويل للمرأة الريفية والأسر المنتجة للفترة من 2000م - 2004م

العام	حجم التمويل (SDG)	عدد النساء	عدد الرجال	إجمالي المستفيدين	النسبة
2000م	1.804.504	478	841	1319	6%
2001م	817.787	313	375	688	2%
2002م	1.526.881	667	406	1073	5.3%
2003م	1.596.224	558	265	823	5%
2004م	2.660.112	-	-	-	9%

المصدر: إدارة التمويل الصغير بالبنك الزراعي

حسب سياسات بنك السودان فإن النسبة المحددة للتمويل الأصغر للفترة من 2000م-2003م هي 7% أما في العام 2004م فالنسبة المحددة 10%. التخطيط للتحويل التدريجي من تمويل الأفراد إلى تمويل المجموعات الرسمية وغير الرسمية (مثال تجربة تجفيف البطاطس بالريف الشمالي، وتجربة مشغل لمجموعة السلما النسوية قوامه عشرة ماكينات عادية زائداً ماكينة نظافة).

وتعترى هذا الاتجاه الكثير من العقبات والمشاكل صعوبة تقبل عمل المجموعات ما لم يسبق ذلك عمل مكثف من قبل جهات رسمية أو غير رسمية لتهيئة مجتمع المستفيدين لهذا النوع من العمل، ارتفاع نسبة الأمية وسيط الشرائح المستهدفة، عدم الدراية والإلمام الكافي بكيفية إدارة العمل الجماعي وتوزيع المهام الداخلية والتنظيمية وصعوبة تكوين المجموعات المتجانسة وهذا يتطلب إيجاد التنسيق بين المؤسسات الممولة والتنظيمات الشعبية والنسوية ويمكن لها تهيئة مجتمع المستفيدين وتكوين المجموعات وإيجاد الضمانات والإشراف على العمل.

أثبت هذا النوع نسبة عالية من السداد وبالرغم من أنه لا توجد إحصائيات مفصلة لمستوى تحصيل سلف المرأة الريفية والأسر المنتجة ولكن يمكن أخذ نسبة تحصيل السلف القصيرة مؤشراً لمدى نجاح هذه الشريحة في سداد مديونياتها. إذ سلف الأسر المنتجة تمثل ما بين 10%-5% من أجل التمويل الصغير تقريباً.

رابعاً: تقييم عام - التحديات والمعوقات:

1. التحديات:

واجهت المصارف عدد كبير من المشاكل والتحديات التي شكلت عقبة في طريق مشروع التمويل الأصغر والتي يمكن إذا تم حلها ومعالجتها تحقيق الأهداف المرجوة وتتمثل في الآتي (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016):

- عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لزيادة عمق الانتشار وإعداد المستفيدين. ففي دراسة سوق المعلومات تبين أن الصناعة في معظم الدول العربية لا زالت غير قادرة على إيصال خدماتها للفئة المستهدفة بالفاعلية والعمق المطلوبين.

- عدم إنشاء إدارات ووحدات خاصة بالتمويل الأصغر في عدد من البنوك السودانية.

- نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة لإيصال الخدمة، يُعتبر هذا من أهم التحديات التي تواجه الصناعة في بتوفير رأس المال البشري الذي يتمتع بالقدرة في تحمل صعوبات العمل الميداني مع الفقراء، هذا بالإضافة إلى إيمانه بالرسالة التي تقدمها الصناعة.
- ضعف الانتشار المصرفي في الولايات.
- لا توجد سياسات واضحة للتمويل الأصغر بالمصارف.
- عدم توافر القوانين والتشريعات التي تتيح للمؤسسات إما تخفيف مخاطرها أو استقطاب رأس المال الخارجي أو الاستثمارات، ومنها: (أ) تبادل المعلومات الائتمانية، قوانين الشركات الربحية، وقوانين الاستثمار.
- مشاكل الضمانات وصعوبة تطبيق الضمانات غير التقليدية، وارتفاع نسبة التعثر لارتباط معظم المشروعات بمخاطر مختلفة تشغيلية وغيرها من المخاطر.
- ضعف دراسات الجدوى المعدة من جانب الجهات المختصة ومن المستهدفين.
- الفهم الخاطئ للتمويل الأصغر باعتباره أنه منحة من الحكومة رغم التشديد على مقدمي ... التمويل بضرورة تنبيه المستهدفين بالفهم الصحيح.
- المشاكل المرتبطة بالتأمين الأصغر مثل ارتفاع تكلفة الوثيقة مع صعوبة إجراءات التعويض.
- ضعف برامج رفع القدرات بالنسبة للمستهدفين وانعدامها أحياناً.
- عدم وجود التنسيق الكافي بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر مما يؤدي إلى ترادف الأعمال وتضاربها مع بعضها البعض.
- عدم ملائمة صيغ التمويل الإسلامية لبعض أنواع التمويل المهمة مثل المشروعات التي تتطلب تمويل نقدي.
- انخفاض هامش ربح المربحة مع ارتفاع تكلفة التمويل الأصغر الأمر الذي يؤثر على أوضاع المصارف المالية (إبراهيم، 2015).
- نقص في نوعية الاستثمارات المتاحة مع توفر مصادر تمويل مختلفة. إلا أن هناك الكثير منها يفتقر إلى توفر مميزات تساعد على عمل هذه المؤسسات مثل مدة التمويل والعُملَة المستخدمة وسعر الفائدة، هذا في حالة الاقتراض. أما في حالة التبرعات فنجد الشروط الإشرافية وكتابة التقارير وتحديد الفئات المستهدفة، وأماكن العمل بالإضافة إلى شروط التسعير... (الرفاعي، 2008م، صفحة 41).

2. المعوقات:

- التسويق والمنافسة: مشاكل تسويق المنتجات الممولة، وتنوع المنتجات والخدمات.
- نقص المهارات في مجالات التسويق وتوطين التكنولوجيا والقدرة على مراقبة وتطوير الإنتاج في ظل المنافسة العالية من المؤسسات الكبيرة.

. ارتفاع تكلفة الحصول على المعدات والمواد الأولية، نظراً لاستيرادها من الخارج وبكميات قليلة لا تؤهلها للحصول على الخصومات المناسبة أو حتى تخفيضات تجارية، وهذا ما يؤثر على ارتفاع تكلفة الإنتاج وانخفاض هامش الربح، فضلاً عن عملية فتح اعتماد مستندي وتوفير النقد الأجنبي من طرف صاحب مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشكل عائقاً في حد ذاتها. . عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها، وعدم قدرة هذه المؤسسات على الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة، مما يعني أن منتجات المؤسسات الصغيرة تكون أعلى كلفة نسبياً، غالباً ما يؤثر على مدى تنافسيتها.

. صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة كالأراضي لإقامة المنشأة. و. مشاكل التخزين المتعلقة بالعملية الإنتاجية، وعدم دقة البيانات المحاسبية والمالية والتأخر في إنجازها.

. الضرائب والمعوقات الإدارية (أحمد و حفيظة، 2 يناير 2016):

وتتلخص هذه الصعوبة في الحصول على تراخيص التشغيل، ومشكلة الضرائب الباهظة على كاهل البسطاء والناشطين اقتصادياً، فضريبة القيمة المضافة (17%) تكاد تقضي على كل الأرباح التي يتحصلون عليها ونظراً لعدم إمساك أصحاب هذه المؤسسات لدفاتر حسابية منتظمة، مما يؤدي بمصلحة الضرائب إلى المغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة البيانات المقدمة إليهم، ومشاكل التشريعات المنظمة لسوق العمل. أيضاً البنيات خاصة في الولايات عائقاً في التسويق والإنتاج.

الخاتمة:

إذن من واقع تتبع التجربة في السودان يتضح أنها تجربة إيجابية، لكن تعثرها بعض العقبات والتحديات والسلبيات والمعوقات الإدارية والتي تستوجب مراجعة شاملة للتجربة آخذين في الاعتبار ما جاء في هذه الدراسة من اقتراحات لمعالجة نقاط الضعف المشار إليها وتعزيز نقاط القوة وتطوير الإيجابيات لتقويم التجربة حتى تحقق أهدافها السامية. فمن نقاط الضعف في التقييم - التي يجب معالجته نجد ضعف دراسات الجدوى المعدة من جانب الجهات المختصة ومن المستهدفين، وضعف برامج رفع القدرات بالنسبة للمستهدفين وانعدامها أحياناً.

ومع ذلك تشكل التجربة من العلامات المميزة في الاقتصاد السوداني. فالتجربة تحقق الآن نجاحات شتى وتوجه لتمويل قطاعات ظلت بعيدة تماماً عن البنوك. آلاف الأسر استفادت من عائدات مشروعات صغيرة ومجموعات من الخريجين بدأوا في التجمع لإنجاز أفكار لمشاريع مشتركة. لكن يُلاحظ أن بعض مؤسسات التمويل الأصغر تشكو من عدم تقدم الخريجين

لأخذ التمويل المرصود رغم دعوتها المتكررة لهم. فمثلاً مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم وهي أنشط مؤسسات التمويل وأكثرها خبرة ظلت تدعو منذ فترة طويلة الخريجين ليتقدموا بمشاريعهم لأخذ التمويل، ولكن نسبة الخريجين الذين تقدموا كانت ضئيلة جداً فبدت المؤسسة في حيرة من أمرها ماذا تفعل بالتمويل الموجود في خزائنها؟. بالطبع تحتاج المؤسسات لتشجيع الخريجين واجتذابهم لدائرة العمل الخاص وثقافته. بيد أنه ربما يكون أقوى الأسباب هو أنه ما زال كثيرون يتخوفون من أن التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية ينج بهم في غياب السجون فلا يقدمون على مغامرة من أي نوع.

مما يؤسف له أن أغلب البنوك غير متحمسة للتمويل الأصغر بسبب أنها ترغب في تمويل كبار العملاء ولكي يكون المال دولة بينهم!! ولذا تجد أنه باستثناء مصرفي الادخار والأسرة - اللذين يتمتعان بتجربة مميزة في مجال التمويل الأصغر في السودان - لم يبلغ أي من البنوك الأخرى على كثرتها النسبة المقررة لسقف التمويل الذي يتاح للبنوك والبالغ 12 % . يحاول بنك السودان حل هذه العقدة بتشجيع قيام مؤسسات التمويل الخاصة ولكن بشروط وضمانات لا تتيح لكثير من الراغبين الجادين الاتجاه للبناء، تلك المؤسسات التي تساعد بنك السودان في إنفاذ سياسته التي عجزت عنها البنوك. أيضاً فكر بنك السودان في تدريب كوادر البنوك على طرائق التعامل مع صغار المستثمرين ولكن جهوداً محدودة بُذلت في هذا الجانب. لمعالجة نقاط الضعف والسلبيات في التمويل الأصغر في السودان هنالك ثلاث خطوات مطلوبة لترسيخ التجربة:

رفع سقف التمويل من خلال نافذة البنوك التي تعمل في المجال، والاستمرار في رفع نسبة التمويل

التمويل المحددة للمستثمرين وهو سقف لا يتجاوز العشرين ألف جنيه سوداني (750 دولار أمريكي)، فمع التدهور المستمر في قيمة الجنيه السوداني لم يعد المبلغ متاح يكفي للصرف على أي مشروع استثماري.

2. تبني حملة إعلامية لتشجيع الشباب والخريجين على ابتكار أفكار جديدة والدخول في مشاريع استثمارية جماعية، فبدون إعلام فاعل وواع يمكن أن تتضخم موارد التمويل الأصغر ولكن لا أحد سيمد يده لتشغيل تلك الأموال.

3. بناء مؤسسات مالية قوية وقادرة ولو بدعم الدولة في البداية لتتخصص في التمويل الأصغر تمويلاً وتطويراً للتجارب الناجحة وترسيخاً للتجربة نفسها فالبنوك المشغولة بأسياهاها الكبار ليس من أولوياتها رفع الفقر عن المستثمرين الصغار.

مع تصاعد حدة الفقر ومعدلاته فإن بناء استراتيجية داعمة للاستثمارات الصغيرة تغطي قطاعات واسعة من مجالات الإنتاج وشرائح مختلفة من المجتمع في المدن والأرياف يبقى

التمويل الأصغر الأداة الوحيدة التي بإمكانها أن تفتح آفاقا كبيرة للمنتجين الصغار ليطوروا
تجارهم.

المراجع:

1. <https://www.mfu.gov.sd/all/libraries/tinymce/js/scripts>. (n.d.).
2. البنك الدولي. (بلا تاريخ). أخبار وأعلام التمويل الأصغر، bank.www.world.
3. البنك الزراعي السوداني. (2008). منشورات البنك. السودان: البنك الزراعي السوداني.
4. خيرى فقير. (2006 م). رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان. الخرطوم، السودان: يونيكونز للاستشارات المحدودة.
5. زياد الرفاعي. (2008م). الفرص والتحديات الاستثمارية في صناعة التمويل الأصغر.
6. سنابل. (بلا تاريخ). البوابة العربية للتمويل الأصغر، www.sanabelnetwork.org.com.
7. عبدالله سليمان أحمد. (2011م). التمويل الأصغر في السودان: الضمانات، التكلفة والعائد. الخرطوم: ورقة عمل، بنك السودان المركزي.
8. عوضية فضل المولى. (2005م). تجربة البنك الزراعي في تمويل صغار المنتجين والمرأة الريفية، إدارة التمويل الصغير بالبنك. السودان: البنك الزراعي.
9. فاروق محمد أحمد، ومحمد عبد الله حفيظة. (2 يناير 2016). التمويل الأصغر واقع التجربة للمؤسسات غير المصرفية. الخرطوم: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية.
10. ليمياء يوسف عبد الرحمن الزين. (بلا تاريخ). دور التمويل الأصغر في تنمية الريف: دراسة حالة شركة التنمية الريفية السودانية المحدودة. جامعة السودان..
11. محمد صالح الحناوي. (2011 م). الإدارة المالية والتمويل. السودان: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
12. منال عوض محمد إبراهيم. (2015م). دور المصارف في التمويل الأصغر في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة. ام درمان، السودان: معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
13. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي. (2010 م). مصرف الادخار. السودان: وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.